

تمهيد	البند الثامن: المراسلات
<p>لما كان الطرف الثاني أحد عملاء بيت التمويل الكويتي (بيتك) ويرغب في تفويض الطرف الأول باستثمار الأموال التي يضعها تحت تصرفه في الأعمال الاستثمارية لبيتك كما يراه الطرف الأول مناسباً وذلك بصفته وكيلًا عن الطرف الثاني في القيام بهذه الأعمال نيابة عنه بإدارة استثماراته بما يشمل ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير، وقد قبل الطرف الأول القيام بهذه الأعمال لحساب الطرف الثاني وفقاً للشروط والأحكام التالية:</p>	<p>* تتم الإخطارات والمراسلات بين الطرفين بموجب خطابات على العنوان الخاص لكل منهما والوارد بيانه في هذا العقد أو ما يتم تحديثه لاحقاً، كما يعتد بين الطرفين بالإخطارات والمراسلات التي تتم عن طريق الفاكس أو التلكس أو الوسائل التقنية الحديثة ويجب إرسال أصول الإخطارات والمراسلات بالبريد لحفظها لدى المرسل إليه قبل تاريخ الصنف.</p>
<p>البند الأول</p> <p>* يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.</p>	<p>شروط عامة:</p> <p>* يلتزم الطرف الأول بالعمل على تحقيق معدل الربح المتوقع والمتفق عليه في نموذج طلب الاستثمار ويكون مسؤولاً عن تعويض الطرف الثاني بمقدار الضرر الفعلي الذي لحق به في حال الخطأ والإهمال ومخالفة شروط الوكالة، ويضمن بيتك النقص عن ثمن المثل.</p>
<p>البند الثاني: عملة الاستثمار</p> <p>* يحق للطرف الأول استثمار المبلغ بالدينار الكويتي أو بأي عملات أجنبية أخرى والتي يحددها الطرف الثاني بشرط وجود حساب بنقش العملة المستثمر بها ويوافق عليها (بيتك).</p>	<p>* يلتزم الطرف الأول بعدم استثمار أموال الطرف الثاني إلا في حالة تحقيق ربح لا يقل مقداره عما اتفق عليه بنموذج طلب الاستثمار، ويعتبر الطرف الأول مخلاً بواجبه ومقصرًا إذا استثمر أموال العميل بما يقل عن النسبة المتفق عليها، ويضمن "بيتك" النقص عن ثمن المثل للطرف الثاني عن نهاية مدة الاستثمار في حالة إخلاله.</p>
<p>* لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن ما يطرأ من تغيير في سعر العملة خلال فترات الاستثمار وعند إيداع مبلغ الاستثمار أو الأرباح.</p>	<p>* لا بد من توفر المبلغ المراد استثماره وإيداعه تحت تصرف الطرف الأول بصفته وكيلًا بالاستثمار، ويحق لبيتك رفض أي طلب استثمار لعدم توافر المبلغ أو عدم تحصيله يوم الاستثمار أو لأي أسباب أخرى، وذلك دون أدنى مسؤولية على (بيتك).</p>
<p>البند الثالث: مدة الاستثمار</p> <p>* يحدد الطرف الثاني مدة الاستثمار التي يرغب بها في نموذج طلب الاستثمار بحيث يكون الحد الأدنى هو شهر واحد والحد الأقصى هو ثلاث سنوات وذلك حسب مدتها (شهر واحد - 12/9/6/3 شهراً - 24 شهراً - 36 شهر) ، وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد وذلك قبل انتهاء مدة الاستثمار على أن يبدأ الاستثمار من يوم العمل الثاني اعتباراً من تاريخ فتح الوديعة.</p>	<p>* يحق للطرف الثاني إعطاء تعليمات بعدم رغبتيه بتجديد عقد الاستثمار وإعادة الاستثمار لمدة مماثلة على أن تصل تلك التعليمات قبل انتهاء مدة الاستثمار الأخيرة، ويقوم بيتك بتاريخ الاستحقاق بإبلاغ العقد وإيداع المبلغ المستثمر مع نسبة الأرباح المتفق عليها في حساب العميل.</p>
<p>البند الرابع: الأرباح</p> <p>* يحدد الطرف الأول الحد الأدنى لنسبة الأرباح في نموذج طلب الاستثمار.</p>	<p>* يحق فتح الوديعة لجميع عملاء بيتك من الأفراد الطبيعيين والجهات الاعتبارية، والحد الأدنى للمبلغ المستثمر هو 1,000 دينار كويتي، أو 15,000 دولار أمريكي، أو 15,000 يورو أوروبي، أو 15,000 جنيه أسترليني.</p>
<p>* عند انتهاء مدة كل استثمار يضاف مبلغ الاستثمار مع الأرباح المحققة لنفس الحساب الذي تم الخصم منه.</p>	<p>* يحق للطرف الثاني طلب إعادة استثمار المبلغ الأصلي لعقد الاستثمار بالإضافة إلى الأرباح المتحققة أياً في كل تاريخ استحقاق للوديعة.</p>
<p>* عند رغبة العميل في تجديد الاستثمار، يقوم الطرف الأول بالتجديد حسب الأسعار المعلنة لديه في ذلك التاريخ بحيث يمكن إعادة استثمار المبلغ مع أو بدون الأرباح لمدة أخرى مماثلة حسب رغبة العميل وبعد موافقة (بيتك).</p>	<p>* يقر الطرف الأول بأن لديه أسعار مقسمة لشريحتين من المبالغ المستثمرة حسب المبلغ المستثمر ضمن جدول الأرباح المتوقعة يومياً وفقاً لأجل الاستحقاقات، وتبدأ الشريحة الأولى من مبلغ (1,000 إلى 49,999) للودائع بالدينار الكويتي، ومن مبلغ (15,000 إلى 99,999) للودائع بالعملات الأجنبية، أما الشريحة الثانية فتبدأ من مبلغ (50,000 دينار كويتي فما فوق) للودائع بالدينار الكويتي، ومن مبلغ (100,000 فما فوق) للودائع بالعملات الأجنبية وذلك لجميع مدد الاستثمار.</p>
<p>* في حال قيام الطرف الثاني بإلغاء عقد الاستثمار بعد سحب جزء من الرصيد، تحسب الأرباح وفق آخر رصيد لعقد الاستثمار في تاريخ الاستحقاق.</p>	<p>* يحق للطرف الثاني طلب استثمار المبالغ بعدد الأيام وليس فقط بالأيام لفترة أكثر من شهر، وعلى سبيل المثال (35 يوم - 95 يوم - 112 يوم - 123 يوم - وهكذا...).</p>
<p>* في حال قيام الطرف الثاني بإلغاء عقد الاستثمار بعد سحب جزء من الرصيد، تحسب الأرباح وفق آخر رصيد لعقد الاستثمار في تاريخ الاستحقاق.</p>	<p>* يخضع هذا العقد لأحكام القانون الكويتي فيما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي كما تخصصت محكمة دولة الكويت بالفصل في أي منازعات قد تنشأ عن هذا العقد.</p>
<p>* في حال قيام الطرف الثاني بإلغاء عقد الاستثمار بعد سحب جزء من الرصيد، تحسب الأرباح وفق آخر رصيد لعقد الاستثمار في تاريخ الاستحقاق.</p>	<p>* حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.</p>
<p>البند الخامس: إلغاء الاستثمار</p> <p>* في حال قام الطرف الثاني بطلب إلغاء عقد الاستثمار قبل حلول الأجل المحدد لانتهاء المدة فإنه يتنازل عن أرباح الربع الحالي، ويحصل على أرباح الفترات السابقة، وخلال يومي عمل من تاريخ الإلغاء يقوم الطرف الأول بإعادة المبلغ المستثمر مع الأرباح المستحقة إلى الحساب المصرفي للطرف الثاني.</p>	
<p>البند السادس: التعديل / الإغلاق</p> <p>* يجوز للطرف الثاني إعطاء تعليمات بالتعديل على المبلغ المستثمر، ويتم إعادة الاستثمار لمدة مماثلة على أن تصل تلك التعليمات قبل انتهاء مدة الاستثمار الأخيرة، بشرط موافقة الطرف الأول عليها والذي يقوم بتحديد نسبة الربح حسب جدول الأرباح المعلن ليوم تجديد الاستثمار.</p>	
<p>البند السابع: العمولة</p> <p>* يفوض الطرف الثاني الطرف الأول في التعامل على أي من حساباته لدى (بيتك) بالسحب والإيداع فيما يتعلق بجميع المبالغ التي تتعلق بتفويض عقد الاستثمار والطرف الأول أن يخصم من الأرباح حصته المستحقة له نظير القيام بالأعمال موضوع هذا العقد بمقدار (2%) من قيمة الصفقات التي يبرمها الطرف الأول مع الآخرين (حسب مدتها) ويجوز للطرف الأول أن يتنازل كلياً أو جزئياً عن تلك الحصص المستحقة له.</p>	
<p>* لا يتسحق الطرف الأول أي عمولة أو أجر إذا كان أصيلاً وكيلاً بالصفقات (في حالة الشراء أو البيع لنفسه).</p>	

الطرف الثاني

الطرف الأول

مدير الحساب : بيت التمويل الكويتي

اسم العميل:

الرقم المدني:

رقم الحساب:

التوقيع:

التلفون:

العنوان:

١٨٠ ٢٣٢٢٢

فاكس: ٢٢٤٥٥١٢٥

فاكس:

العنوان: ص.ب.٢٤٩٨٩٦ الصفاة ١٣١١٠ الكويت